الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي

د. علي عبدالله محمد المفترش

مقدمة

الهجرة كظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان تلازمه كأحد الضرورات الأساسية في الحياة فهي عملية من عمليات الحراك السكاني والاجتماعي وترتبط بتاريخ الإنسان منذ العصور البعيدة فمنذ فجر التاريخ الإنساني لم يثبت في بيئة محددة، ويستقر في مكان معين لأسباب متعددة ، منها التحولات المناخية والبيئية والجوع والصراعات والحروب والكوارث الطبيعية ، كل ذلك شكل القوة الدافعة لتحرك الجماعات في حركة اجتماعية، فقد أثبتت الدراسات السكنية والاجتماعية أن الإقامة الدائمة ليست صفة الحياة غير أن تلك الهجرات لم تكن بالظاهرة الخطيرة وقتذاك لتمييز الظروف الحياتية والاجتماعية والثقافية بالبساطة وقلة التعقيد، وما نتناوله في هذا البحث هو نوع من أنواع الهجرة تميز بها العصر الحديث إلاوهي الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي والتي أصبحت مؤثرة وفعالة في البنيان الاجتماعي وبدأت تأخذ شكلاً متفاقماً ووضعاً خطيراً معقد وخاصا منذ سنة 2011م، وعليه فإن تناول هذه الظاهرة بالبحث من الأهمية القصوى نظرا ًلتزايدها وسرعة انتشارها في الآونة الأخيرة، وغالباً ما تنشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة ولعل أهمها انتشار الجريمة والإمراض المعدية وتسلل التيارات المتطرفة ويستعرض البحث الأهمية ومبررات اختيار هذه الظاهرة ومفاهيمها وعواملها وأسبابها ومشكلاتها و السبل الكفيلة لمواجهة أثارها الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها ووسائل الحد منها محاولة من الباحث لتشخيص الظاهرة ووضع الحلول والمقترحات لمواجهتها والحد من أثارها السلبية .

أولاً: مشكلة البحث

تعًد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا من الظواهر الهامة التي يشهدها المجتمع الليبي من ثمانيات القرن الماضي وحتى ألان عليه فإن دراسة هذه الظاهرة لم تكن وليدة الصدفة وإنما بسبب تزايد وسرعة انتشار هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وغالباً ما تنشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية وتجارة البشر وانتشار الإمراض والأوبئة الخطيرة وعجز المؤسسات والهيئات القائمة عن مواجهة هذه الظاهرة وقد سجلت المنظمات والهيئات المختصة بشؤون الهجرة أعداد تدفق المهاجرين وصل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018(920،670) ستمائة وسبعون إلفا وتسعمائة وعشرون مهاجر من مختلف الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط ودول أسيا(تقرير بعثة الأمم،2018 ،1)عليه يمكن صياغة مشكلة البحث على هيئة السؤال التالي **(ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي وكيف يتم الحد منها؟)**

ثانياً: مبررات اختيار موضوع البحث

1- موضوع الهجرة غير الشرعية لم يلقى الاهتمام الكافي من قبل المتخصصين في الدراسات الإنسانية في مجتمعنا حسب علم الباحث.
2- الهجرة غير الشرعية لها أثارها على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع ، لهذا يجب أن تدرس بعمق بغيت الاستفادة من نتائج الدراسات في رسم الخطط والبرامج المتعلقة بعلاج المشكلات الناجمة عنها.
3- لم يحدث أن استقبلت ليبيا مثل هذه الإعداد من المهاجرين وخاصا من الدول الإفريقية.

ثالثاً: أهمية البحث

تأتي أهمية موضوع البحث الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي باعتبار أن الهجرة غير الشرعية أثرت تأثير مباشر على البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي مما ترتب عليها اختلال المنظومة الديمغرافية وخاصا في الجنوب الليبي كما ترتب على الهجرة غير الشرعية انتشار الجريمة وتهديد الأمن الصحي بانتشار الكثير من الإمراض السارية والمعدية ، لذلك ينبغي أن ينظر إليها نظرة في غاية الأهمية من قبل المتخصصين في مجال الدراسات الاجتماعية ويجب أن تحدد العواقب الناجمة عنها

رابعاً: أهداف البحث

1- التعرف على عوامل الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
2- التعرف على حجم الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.
3- التعرف على الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.
4- التعرف على الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

خامساً: تساؤلات البحث

1- ما عوامل الهجرة غير الشرعية إلى المجتمع الليبي؟
2- ما حجم الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي ؟
3- ما الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟
4- ما الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟

سادساً: مفاهيم البحث

1-الهجرة

هي حركة انتقال لأفراد أو جماعات من مكان إقامة إلى أخرى عندما يتوفر لديهم القصد أو النية للبقاء في المكان الجديد لفترة غير مقيدة من الوقت (عوض 2010، 2)

2- الهجرة الشرعية

لم يتفق الباحثون والمهتمون بالهجرة غير الشرعية على تعريف محدد لها فالأمم المتحدة في بروتوكول 2000 ضد تهريب المهاجرين تعني (الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية على حدود الدولة وهذا الشخص ليقيم فيها إقامة دائمة ولأمت جانسا بجنسيتها (فطيس،3)

تعرف الهجرة الشرعية (بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولية على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة) (عثمان2008، 4)

3-الهجرة غير الشرعية

يعرفها القانون الليبي بأنها (كل من دخل أراضي ليبيا أو قام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى) (قانون رقم 19 لسنة2010،5)

ويعرفه الحوات (بأنها انتقال شخص أو مجموعة أشخاص من دولة إلى دولة أخرى بدون أذن قانوني من البلد المقصود وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة أو دائمة، (الحوات ،2007 6،)

سابعاً: الدراسات السابقة

1- دراسة إبراهيم الناني الصادق 2012 بعنوان (الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي) (الناني،7،2012)

هدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ-ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر ليبيا ؟

ب- ما الصعوبات التي واجهت المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا؟

ج- ما لأسباب التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين إلى اتخاذ ليبيا منطقة عبور؟

د-ما أهم أثار الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا على كل من المجتمع الليبي ودول المهجر ودول الاستقبال؟

هـ- ما أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة وتأثيرها على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الليبي؟

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الأتي:

- أثبتت نتائج الدراسة أن معظم الحالات من الدول الأفريقية ، والمتمثلة (بوركينا وتشاد والنيجر وساحل العاج ومالي والكاميرون ونيجريا و تونس ورو نداء والكونغو)وهذا مؤشر على أن أكثر الذين يرغبون في الهجرة إلى أوروبا هم أفارقة .

- أثبتت نتائج الدراسة أن فئة الذكور هم من يقومون بعمليات الهجرة لما فيها من مشاق وصعوبة.

- أثبتت نتائج الدراسة أن اغلب المهاجرين لا يعملون في بلدانهم قبل الهجرة إلى ليبيا وليسلهم أية خبرات فنية.

- دلت نتائج الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية يقوم بها الشباب أكثر من كبار السن .

2- دراسة إبراهيم الناني الصادق 2002 (8) بعنوان المهاجرين من النيجر إلى مدينة غات وأسباب هجرتهم

هدفت الدراسة إلى:

أ- معرفة عوامل الطرد وعوامل الجذب بالنسبة لمنطقة الدراسة.

ب- معرفة أهم الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية لهجرة النيجيريين إلى غات.

وتعتبر الدراسة من الدراسة الوصفية واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من 100 مفردة تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية واعتمدت على المهاجرين الذكور وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

أ- أظهرت الدراسة بأن جميع أفراد عينة الدراسة من الذكور والشباب.

ب- بينت الدراسة بأن أفراد عينة الدراسة لا يجدون التحدث باللغة العربية.

ت- أكدت نتائج الدراسة على أهمية العامل الاقتصادي للهجرة.

ث- كشفت نتائج الدراسة عن زيادة عدد المهاجرين من العمالة النيجرية

3-دراسة محمد أعبيد الزنتاني 2003 (9) بعنوان (الهجرة والمشكلات الاجتماعية).

هدفت الدراسة إلى:

أ- معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية والعوامل المساعدة عليها والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لظاهرة الهجرة على الدول المستقبلة.

ب- وضع وسائل وطرق لمراقبة تطور الظاهرة ونتائجها.

ت- الحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً على المجتمع المستقبل (وباري)

ث- مد الأجهزة المعنية بالمعلومات من خلال الدراسة للاستفادة منها في سبيل تقليل أخطار هذه الظاهرة على المجتمع الليبي.

وقد أعتمد الباحث على استمارة المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات وبيانات الدراسة وهي دراسة وصفية استخدم فيها المنهج الوصفي.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

- أن أغلب المهاجرين من دول الجوار وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى ومن ذوي الديانات المختلفة وأن كانت تشكل اكبر نسبة ذوي الديانة الإسلامية.
- أكبر نسبة دخول كانت عبر الحدود من منطقة غات كونها غير مؤمنة وبالتالي يسهل التسلل والعبور منها.
- تعتبر نسبة المتزوجين من المهاجرين نسبة عالية (47%) والمقومين بمنطقة وأباري وهذا يؤكد نوايا الاستقرار لدى المهاجرين بمنطقة الدراسة.
- أن معظم المهاجرين إلى الجنوب الليبي من ذوي الاختصاصات المهنية البسيطة.
- أن أغلب المهاجرين من ذوي الدخل المحدود مما يؤكد أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الجذب الفعالة في عملية الهجرة الإفريقية إلى الجنوب.
- أن أكبر نسبة من المهاجرين ليس لديهم أي إجراءات أو مستندات رسمية الأمر الذي يسهل لهم ارتكاب الجرائم دون أن يكون هناك رادعا أو عقوبة مما أدى ؟إلى ارتفاع نسبة الجريمة بأنواعها بالمنطقة.
- أن أغلب المهاجرين ليس لديهم شهادات صحية ولم يقوموا بكشوفات صحية طيلة مدة تواجدهم بالمنطقة مما يؤكد عدم وجود مراقبة صحية على المهاجرين.

4-دراسة نجاح سليمان الهوش 2012 بعنوان (أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وسطا الهجرة غير الشرعية)(10)

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الأسباب الكامنة وراء اتخاذ هذه المهنة كمصدر رزق لبعض الشباب الليبي.
- توظيف الجهود المحلية من أجل دفع الطبقة السياسية والشركاء الاقتصاديين لتقرير أوجه التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وسن القوانين والتشريعات لمنع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- معرفة دور المؤسسات الاجتماعية في توعية الشباب بنتائج المتاجرة في الهجرة

غير الشرعية، ومالها من أثار اجتماعية وإنسانية وسياسية سلبية.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة وكانت نوع العينة عمديه وتشمل مجتمع الدراسة من المبحوثين المقمين بمدينة زواره والبالغ عددهم (542) مفردة وتكون حجم العينة من (50) مفردة وقد أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من (15-2-2011 وانتهت في 17-7-2011)

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- كشفت نتائج الدراسة أن نسبة 64% من المبحوثين عاطل عن العمل.
- أثبتت نتائج الدراسة أن نسبة 90% من المبحوثين من فئة الشباب حيث تتراوح أعمارهم مابين (20-40)
- أثبتت نتائج الدراسة عدم كفاية دخل المبحوثين لسد احتياجاتهم حيث بلغت نسبتهم 60،87%.
- أثبتت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي للمبحوثين لم يتجاوز مرحلة التعليم الأساسي والثانوي حيث بلغت نسبتهم 90%.

5-دراسة نكوس جوزيف بعنوان (المهاجرين من غرب افريقية إلى ليبيا 2002) (11، نكوس)

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على نوعية المهاجرة
- الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي للمهاجرين وموضوع الهجرة
- مدى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الهجرة
- علاقة البعد الإنساني بالهجرة.

تمت هذه الدراسة في مدينة طرابلس ليبيا في الفترة من 1996-1998 وكان حجم العينة 120 مفردة تم اختيارها بطريقة عشوائية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود علاقة بين المستوى التعليمي والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمهاجرين.
- وجود علاقة بين نوعية المهاجرين ودوافع الهجرة.
- وجود علاقة بين متوسط عمر المهاجرين والحالة التعليمة لهم.

6- دراسة فتحي محمد اشنيبو 2015 بعنوان العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي (اشنيبو،12)

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظاهرة الهجرة المصرية وأثارها على المجتمع الليبي في إبعادها الايجابية والسلبية.
- معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المصرية إلى ليبيا.
- التعرف على ملامح الهجرة العابرة للمصريين عن طريق المنافذ الليبية والمتسللين عبر الحدود.
- الوصول إلى فهم موضوع شبكات تهريب المهاجرين المصريين إلى أوروبا في تواصلها مع الهجرة المصرية إلى ليبيا.

تقع الدراسة ضمن الدراسات الوصفية واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية المنتظمة وكان حجم العينة (50) مهاجراً

بمراكز الاحتجاز خلال الفترة من 2014/11/15 إلى 2014/12/26 وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن نسبة 100% من المهاجرين هم من الذكور.
- أوضحت النتائج أن نسبة 92% من المبحوثين من المهاجرين المصريين مسلمين و8% من المسحيين.
- بينت النتائج أن نسبة 66% من المبحوثين غير راضين عن عملهم في مصر وذلك لتدني الأوضاع المعيشية.
- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة 84% من المبحوثين دخلوا ليبيا في السابق حتى وصلت أعلى نسبة من تكرار الدخول من مرة واحدة إلى 5 مرات 40,5% .
- أوضحت الدراسة بأن المجتمع الدولي يدفع إلى ممارسة العنف ضد عصابات المهربة للبشر والمهاجرين غير الشرعيين وفي هذا الخصوص صدر قرار من مجلس الأمن الدولي خلال شهر أكتوبر من عام 2015م مخولاً دول الاتحاد الأوربي لضبط ومداهمة السفن التي تقوم بنقل وتهريب المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا في اتجاه أوروبا .

ثامناً: النظريات المفسرة للدراسة

لقد تعددت نظرة العلماء حول التفسير النظري لظاهرة الهجرة وهذا التعدد نتج عنه اختلاف اهتماماتهم واختصاصاتهم التي تتوزع بين علوم عدة درست هذه الظاهرة ، وقد برزت نظريات متعددة تناولت ظاهرة الهجرة من زوايا مختلفة مثل(نظرية الطرد والجذب ونظرية التغير الاجتماعي ونظرية تخطي الحدود الدولية ونظرية التنظيم الاجتماعي ونظرية المسافة)

ويمكن تفسير ظاهرة الهجرة في هذا البحث من خلال إسنادها إلى نظريتين لصعوبة الإحاطة بعرض وتحليل جميع نظريات الهجرة هاتين النظرتين هما:

1- نظرية الطرد والجذب

احتلت هذه النظرية ولفترة طويلة مكانا بارزا في تفسير ظاهرة الهجرة وقد اعتبر "بوج" BOGUE هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب بحيث تصفان عملية الانتخاب لجماعة معينة ، حيث قدم "بوج" فرضية أن الهجرة التي تنجم قوة طرد عالية وشديدة تميل لأن تكون في أدنى انتخاب لها في المجتمع الأصلي إذا ما قورنت بالهجرة التي تتمتع بقوة جذب عالية في منطقة الوصول ولاشك أن "بوج" يقصد بظروف الطرد القوية تلك الظروف التي تنجم عن المجاعات والقحط أو الكوارث والفيضانات أو الظروف سياسية ودينية وعرقية واجتماعية مختلفة ، بحث أن قسوة هذه الظروف وشدتها لا تمكن الإفراد والجماعات من اختيار مكان الوصول بصورة رشيدة الأمر الذي سيعرض المهاجر إلى مواجهة كثير من الإخطار والتحديات في المجتمع المهجر

وقد حللت "نيلسون " الدوافع الأساسية التي تدفع الإفراد للهجرة تاركين بيئاتهم الأصلية في ضوء نظرية الطرد –والجذب ، حيث قسمت هذه الدوافع إلى عوامل طاردة وأخرى جاذبة ، وقد حددت عوامل الطرد التي تسود البيئات الأصلية بنضوب المصادر الطبيعية وتقلبات المناخ وعدم التكيف الاجتماعي وحددت عوامل بالظروف المترتبة على اكتشاف وتطوير مصادر جديدة (الربايعة،13)

وعلى الرغم من إن دول إفريقيا قد شهدت أنماط ونماذج متعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها لم تكن ناجحة وفعالة في أحداث التنمية المرغوبة للمواطن الإفريقي ، لذلك زادت الفوارق

الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء كل هذه المعطيات شكلت بيئة طاردة للإنسان الإفريقي لترك موطنه والهجرة بشكل مشروع وغير مشروع لمكان أخر يجد فيه فرص العمل ولقمة العيش .

وليبيا تعتبر عامل جذب للهجرة غير الشرعية حيث إن الحدود الليبية الواسعة الصحراوية والبحرية التي تبلغ أكثر من ستة ألاف كيلو متر تعتبر عامل مساعد للهجرة لصعوبة مراقبتها إضافة إلى إن المهاجر من جنوب الصحراء الكبرى قد يستقر في ليبيا ويعمل لجمع المال للرحلة إلى أوروبا (الحوات،14)

2- نظرية اتخاذ القرار

قدم ايفريت سي لي EVERETTSS. LEE 1966 نظرية في الهجرة ترتبط باتخاذ القرار ، واستندت على القضايا التي سبق وان قدمها "رافنشتاين" حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة أشتق منها عددا من الفروض المتعلقة بالهجرة ، حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على :-

1- عوامل ايجابية أو سلبية ترتبط بمكان الهجرة
2- عوامل ايجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة المهاجر إليها
3- صعوبات وعقبات
4- عوامل شخصية

مؤكدة على وجود أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وفي مجرياتها هي:

- أن شدة تيار الهجرة يتناسب عكسا مع طول مسافتها
- كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحا عن جهة المهجر كلما كان الدافع إلى الهجرة اقوي
- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة كلما ضعف تيارها
- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظروف المهاجر الشخصية وغالبا ما يتخذ قرار الهجرة بفعل عوامل طاردة قوية ، يقابلها عوامل جاذبة في مكان أخر وفي هذا تواصل بين هذه النظرية ونظرية الطرد والجذب وتتنوع تلك العوامل بتنوع المجتمعات البشرية وذلك ما أكدته عدد من الدراسات في هذا المجال غير إن حافز الهجرة يظهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حياة الفرد وأسرته بدرجة رئيسية والتي تدعوه إلى الهجرة ، لذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي باستثناء الهجرات ألقصريه (السياسية)

فالمهاجرون يدرسون مسبقا قرارهم بالهجرة عن المكان الذي يهاجرون إليه فهم يتوقعون ويعرفون الكثير عته ومن تم فإن هجرتهم تكون مخططه لتحقيق أهداف محددة (اشنيبو2015 .15.)

ورغم تعدد النظريات التي تناولت ظاهرة الهجرة إلا أن علماء الاجتماع يتفقون على أهمية الوضوح في صياغة التعميمات والآراء والافتراضات لأنها الأركان الأساسية في بناء أية نظرية اجتماعية كما بات امرأ مؤكدا أن وضوح الفرضيات والتعميمات تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث العلمي والملاحظة وترشيد الوصف ، فهنالك علاقة تفاعلية بين التعميمات والفرضيات وبين البحوث التطبيقية ، فالفرضيات تقود البحث وتوجهه والبحث التطبيقي يدعم هذه الفرضيات والتعميمات أو يعدلها أو يعلن بطلانها وكل هذه جهود تفيد في بناء نظرية اجتماعية علمية ، كما أنها تزيد الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا أثراء وإخصابا وتجعلها تحتل مكانة مرموقة بين العلوم الأخرى ولكن مع ذلك لا نستطيع القول أن هناك نظرية اجتماعية مطلقة مادام هناك مجال للاختبارات التطبيقية تكشف كل يوم عن مظاهر جديدة للسلوك الإنساني تتنوع

وتتباين بتنوع الأمكنة والأزمنة فقد كشفت لنا البحوث الاجتماعية من الباحثين والدارسين في مجتمعات مختلفة فشل القوانين التي نشرها "رافستين " في تفسير ظاهرة الهجرة لأنها تجاهلت التنوع الثقافي والتباين الزمني ، فهي قوانين كلية شمولية وثابتة وبصورة مطلقة في مختلف الأزمنة والأمكنة وكذلك الحال بالنسبة لقوانين "ويبر" بخصوص اتجاه المهاجرين إلى المدن الكبيرة، وكذلك قوانين "ستوفر" بربط المسافة بالفرص .(16)

تاسعاً: المبحث الأول: عوامل الهجرة غير الشرعية

1-العوامل الاقتصادية هناك علاقة قوية بين الظروف الاقتصادية وبين الهجرة ، أي أن هنالك علاقة بين الهجرة وظروف التنظيم الاقتصادي في بلد معين ويسلم الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة ترتبط بوجه عام بعدم كفاية الموارد الاقتصادية أو عدم كفاية فرص التقدم الاقتصادي للفرد فيتجه صوب المناطق التي تتوفر فيها هذه الفرص ، ويرتبط بهذا أيضا عدم كفاية الموارد المحلية في إشباع حاجات السكان المتزايدة (المحجوب،17) .

وبالرغم من أن إفريقيا قد شهدت منذ منتصف القرن الماضي أنماطاً ونماذج متعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكنها جميعا لم تكن في السياق الإفريقي ناجحة وفعالة في إحداث التنمية المرغوبة والعيش الكريم للمواطن الإفريقي ، ونتيجة لذلك اتسعت الهوة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع الإفريقي ، وكذلك زادت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الأرياف وأهل المدن بل أن هذه النماذج الإنمائية كانت في مرد وديتها أقل مستويات التنمية التي تحققت في البلدان النامية الأخرى في قارتي أسيا وأمريكا اللاتينية كل هذه المعطيات شكلت بيئة طاردة للإنسان الأفريقي لترك وطنه والهجرة بشكل مشروع أو غير مشروع لمكان أخر قد يجد فيه فرصة عمل ولقمة العيش الكريم (الحوات18).

وهناك من يرى بأنها في ظل التراجع الاقتصادي ، والخوف من الغد كثرت ظواهر النبذ الاجتماعي ، ونمت الإيديولوجيات العنصرية إضافة إلى أزمة القيم والهوية والبعض الأخر يرى بأن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي وراءها ، فالتباين الاقتصادي بين دول المصدرة للمهاجرين والتي غالباً ما تشهد افتقار في عملية التنمية ، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ، وتدني مستوى المعيشة والحاجة لليد العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين وراء ذلك.(عبدا لسلام الفلاح،19)

2-العوامل الاجتماعية

1-للهجرة الشرعية والغير شرعية أوجه اجتماعية محفزة من أهمها:

أ-صور النجاح الاجتماعي الذي يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى (مثل السيارة والهدايا ..) وكل هذا تغذيه وسائل الإعلام المرئية مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع فيه الرغبة في الهجرة

ب- هناك عوامل محفزة مصدرها دولة الاستقبال يجب إن توضع بعين الاعتبار والمتمثلة في عصابات المافيا التي ترعى الهجرة غير الشرعية لما تدر عليها من إرباح طائلة وكذلك رجال غفر السواحل المتورطين والمتعاونين مع العصابات سالفة الذكر (الحوات،20)

ج- تحسين ظروف العمل وإمكانية العيش مع الأصدقاء والأقارب في منطقة المهجر وكذلك الرغبة في تحقيق شهرة معينة تلاءم قدراته الخاصة وغير ذلك من المسائل والأمور التي تتصل بالشخص ذاته

وبالوضعية الاجتماعية في كل من منطقتي الأصل والوصول (الربايعة،21)

د-هناك أسباب اجتماعية تدفع بعض الأفراد والجماعات للهجرة خارج دولتهم ، هروباً من انتقام بعض الخصوم كأحد الثأر مثلاً أو اضطهاد ذوي النفوذ بالإضافة إلى انه قد يهاجر الإنسان من دولته إلى دولة أخرى لكي يتصل بأحد الأقارب أو الأصدقاء ، أو يهاجر من اجل الزواج من دولة أخرى غير دولته نظرا لقلة الزواج ، هذا من ناحية والحصول على جنسية من الدولة التي يتزوج منها من ناحية أخرى(عوض سليم،22) فقد أشارت دراسة على الوافدين بمدينة الكفرة إلى أن عدد حالات زواج الوافدين من الليبيات بلغت 16 حالة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي وبلغ عدد حالات زواج الوافدين من الليبيات 58 حالة خلال التسعينيات وبلغ عدد حالات زواج الوافدين من الليبيات 105 حتي 2004
(عبدا لرزاق،23)

3-العوامل السياسية

أن تحديد الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة من الصعوبة بمكان نظراً لطبيعتها والتي تشمل على مهاجرين تختلف وضعياتهم فمنهم من يدخل بطرق شرعية ويبقون بعد انتهاء إقامتهم ومنهم من يدخل بطرق غير شرعية ولا يقومون بتسوية أوضاعهم مع السلطات المختصة ومنهم من يزاولون أعمالاً وتصاريح إقامتهم لا تسمح لهم بذلك ، كما أن المهاجرين غير الشرعيين يتوارون في اغلب الأحيان عن أنظار السلطات المختصة ، فهم معرضون في أي لحظة للترحيل والإبعاد، فضلا على الإيقاف والمحاسبة والمعاملة السيئة في كثير من البلدان ولهذا فالدول لا تقدم توصيفاً كاملا لحجم ظاهرة الهجرة فيها، إنما تعمل على بيان ما تمكنت من رصده عبر مؤسساتها المختلفة الداخلية منها والحدودية وتتخذ الهجرة شكلين من الناحية السياسية هجرة خارجية وهجرة داخلية أما الهجرة الخارجية فهي تشير إلى اجتياز حدود الإقليم السياسية المتعارف عليها دوليا إلى قطر أخر أو مجتمع أخر غير مجتمعه القومي سواء كان هذا الانتقال من قرية لأخرى أو من الريف إلى المدينة أو من مدينة إلى أخرى داخل حدود المجتمع القومي إلا أن اهتمام الباحثين ظل منصبا طيلة القرن الماضي على الهجرات الخارجية وهنالك الكثير من الهجرات والتحركات السكانية الجماعية إلى أقطار مختلفة من العالم في معظم الفترات التاريخية لها جذور تتصل بأسباب سياسية وتتكون هذه الهجرات من طبقة اجتماعية واحدة أو من طبقة عرقية (مثل المهاجرين التبو في مرزق في ليبيا) أو دينية أو قومية معينة وقد تكون الجماعات المهاجرة التي من هذا النوع من طبقة حاكمة متسلطة ارتحلت بعد ثورة ، أو قد تكون هجرة هذه الجماعات نتيجة للحروب الطاحنة التي ترتبط غالبا بجذور سياسية ودينية وهذه الهجرات من شانها أن تغير وجه الحياة في المدن كما أنها تعمل على نقل المركز الحضاري من مدينة إلى أخرى (الربا يعه،24)

عاشراً: المبحث الثاني: حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

شهدت ليبيا تدفق إعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وبخاصة من أبناء الدول الأفريقية المجاورة عن طريق مناطق الجنوب الليبي ، وقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية في بداية الأمر بما تشهده ليبيا من تنفيذ لمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخططتها الاستثمارية للعوائد النفطية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، وقد تنامي عدد المهاجرين ما بعد عام 1985م بشكل كبير فقد بلغ عدد الوافدين في مدينة الكفرة وحدها 7000أي ما نسبته 14% من عدد السكان البالغ 50000 خمسون إلف نسمة حسب تعداد 2006م وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به

الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة لعام 2005م بلغ عدد الوافدين الموجودين في الكفرة 14127 أربعة عشر إلف ومائة وسبع وعشرون فرداً يشكلون ما نسيته 33% من إجمالي عدد السكان المقيمين في المنطقة ويشكل الوافدين من الجنسيات الإفريقية اعلي نسبة فقد وصلت نسبتهم حوالي 59% من إجمالي الوافدين (عبدا لرزاق عوض ،25).

وتفيد معظم الدراسات أن المهاجرين يأتون إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى ومن بلدان عربية أخرى للاستقرار المؤقت في ليبيا ثم مواصلة الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط إلى جنوب ايطاليا ، فقد أوضح تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018م والذي تضمن إحصائيات للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى ليبيا حيث تناول التقرير جداول توضح عدد المهاجرين غير الشرعيين وجنسياتهم والمدن المقمين بها مقسمة إلى مناطق الشرق ومناطق الغرب ومناطق الجنوب كما تناول التقرير النسب المئوية للمهاجرين:

جدول رقم (1) يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بلدان جنوب الصحراء

المدينة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية %
مدن الغرب الليبي		
طرابلس	100,205	% 23
مصراته	50,187	% 11
الجبل الغربي	33,625	% 8
الزاوية	25,985	% 6
الجفرة	25,399	% 6
المرقب	15,541	% 3
زواره	11,935	% 3
نالوت	6,278	% 1.4
سرت	1,648	% 0.4
مدن الشرق الليبي		
اجدابيا	30,006	% 7
الكفرة	17,965	% 4
بنغازي	6,889	% 2
الجبل الأخضر	900	% 0.2
طبرق	640	% 0.1
المرج	485	% 0.1
درنة	295	% 0.1
مدن الجنوب الليبي		
مرزق	41,209	% 9
سبها	35,800	% 8
اوباري	17,590	% 4
الجفرة	10,340	% 2
غات	8,285	% 2
وادي الشاطي	3,505	% 1
المجموع	444,712	% 100

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بلدان جنوب الصحراء يقيمون بمدن الغرب الليبي حيث بلغت نسيتهم (61%) من أجمالي عدد المهاجرين

ولعل هذا راجع إلى رغبتهم في مواصلة هجرتهم إلى أوروبا وتحديدا إلى ايطاليا بسبب قرب شواطئ المدن في غرب ليبيا من ايطاليا ، كما أن عصابات تهريب البشر تتمركز في معظم مدن الغرب الليبي، إضافة لتوفر فرص العمل بمدن الغرب الليبي بما يمكنهم من الحصول على المبالغ المطلوبة من قبل عصابات التهريب مقابل نقلهم إلى ايطاليا عبر البحر، وتتميز مدن الغرب الليبي بالكثافة السكنية العالية، لذلك يسهل على المهاجرين غير الشرعيين التواري على الأجهزة الأمنية.

جدول رقم (2) يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بلدان شمال أفريقيا

المدينة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية %
مدن الغرب الليبي		
طرابلس	34,335	% 18
مصراته	22,967	% 12
الزاوية	8,625	% 5
الجبل الغربي	8,154	% 4
الجفارة	7,841	% 4
المرقب	4,537	% 4
زواره	3,430	% 1.8
نالوت	1,199	% 0.6
سرت	629	% 0.3
مدن الشرق الليبي		
اجدابيا	32,923	% 17
بنغازي	17,927	% 9
الجبل الأخضر	7,150	% 4
الكفرة	6,511	% 3
طبرق	5,635	% 3
المرج	5,565	% 3
درنة	4,720	% 2
مدن الجنوب الليبي		
مرزق	5,765	% 3
سبها	4,995	% 3
اوباري	2,770	% 1
الجفرة	1,665	% 0.9
غات	1,600	% 0.8
المجموع	188,943	% 100

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بلدان شمال افريقيا يقيمون في مدن الغرب الليبي حيث بلغت نسبتهم(48،5%) تليها نسبة(42،5%)من المهاجرين من شمال إفريقيا يقيمون بمدن الشرق الليبي في حين بلغت نسبة المهاجرين من شمال إفريقيا قي مدن

الجنوب (9%) ولعل هذا يرجع إلى قرب كل من مصر وتونس والجزائر من مدن الشرق ومدن الغرب الليبي وتوفر فرص العمل بهذه المدن وقرب بلدان الأصل للمهاجرين غير الشرعيين إضافة لقرب مدن الشرق والغرب الليبي من جنوب أوروبا التي تعتبر دول المقصد للمهاجرين.

جدول رقم (3) يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من قارة أسيا ودول الشرق الأوسط

المدينة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية %
	مدن الغرب الليبي	
طرابلس	8,892	% 24
مصراته	3,751	% 10
الجبل الغربي	3,228	% 9
الجفاره	3,051	% 8
المرقب	2,233	% 6
الزاوية	1,715	% 5
نالوت	845	% 2
سرت	816	% 2
زواره	305	% 1
	مدن الشرق الليبي	
اجدابيا	6,525	% 18
بنغازي	2,364	% 6
الجبل الأخضر	1,520	% 4
المرج	835	% 2
طبرق	715	% 2
درنة	225	% 1
	مدن الجنوب الليبي	
الجفرة	245	% 0.7
سبها	90	% 0.2
مرزق	40	% 0.1
المجموع	37,197	% 100

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بلدان قارة أسيا ودول الشرق الأوسط حيث بلغت نسبة تواجدهم بمدن الغرب الليبي (68%) وبلغت نسبة تواجدهم بمدن الشرق الليبي (33%) في حيث بلغت نسبة تواجدهم بمدن الجنوب الليبي (1%).

جدول رقم (4) يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين وفقا لمناطق وجودهم

المدينة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين
طرابلس	143,432	% 21
مصراته	76,905	% 11
اجدابيا	69,454	% 10
مرزق	47,014	% 7

الجبل الغربي	45,054	% 7
سبها	40,885	% 6
الزاوية	36,325	% 5
الجفارة	36,291	% 5
بنغازي	27,180	% 4
الكفرة	24,476	% 4
المرقب	22,315	% 3
اوباري	20,360	% 3
زواره	15,670	% 2
الجفرة	12,250	% 2
غات	9,885	% 1
الجبل الغربي	9,570	% 1
نالوت	8,327	% 1
طبرق	6,990	% 1
المرج	6,885	% 1
درنة	5,240	% 1
وادي الشاطي	3,505	% 0.5
سرت	2,907	% 0.4
المجموع	670,920	% 100

- المصدر: تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 2018/12/18

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن اكبر نسبة من المهاجرين غير الشرعيين يتواجدون بطرابلس حيث بلغت نسبتهم (21%) من إجمالي عدد المهاجرين تليها مصراته (11%) ثم اجدابيا (10%) ولعل يرجع هذا إلى توفر العمل وتنوع النشاط الاقتصادي وسهولة الاتصال بوسطاء الهجرة غير الشرعية.

الحادي عشر: المبحث الثالث: اثأر الهجرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

1- الآثار الاجتماعية

التغير ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي يصاحبها نمو وتحول في حياة الإنسان وظروفه المعيشية وانتقاله من واقع اجتماعي في موطنه الأصلي إلى واقع جديد بمجتمع المهجر خاصة وانه يحمل معه قيماً وتقاليد وطباعاً خاصة به تحددها ثقافته المحلية لتمتزج في الغالب مع الثقافة السائدة في مجتمع المهجر فيجعل منها جماعات ذات قيم جديدة وتقاليد ممزوجة بين ثقافة المجتمع الأصلي ومجتمع الوصول وهذا بطبيعة الحال يؤثر في البناء الاجتماعي والنظام ألقيمي والثقافي ومن ثم في التنشئة والعلاقات والأدوار الاجتماعية حيث ينعكس هذا على الفرد المهاجر في معرفة درجة التكيف الاجتماعي الذي تحققه والتعبير الاجتماعي المحيط بالفرد مما يسبب بعض المشاكل التي تعيق تفاعله مع مجتمع الوصول ونتيجة لتمسك المهاجر بقيم وتقاليد مجتمعه الأصلي يحدث عدم التوافق بين ثقافتي مجتمع الأصلي ومجتمع الوصول ،لذلك فالهجر الوافدة تؤثر على التركيبة السكنية وعلى الهوية الاجتماعية والثقافية وتساهم في تغير نسق القيم الاجتماعية بالمجتمع الليبي وخاصة في مدن الجنوب الليبي التي تربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية قوية مع الدول الإفريقية

التي تقع في وسط وشرق القارة ساهم في وجودها مواطنون ليبيون ترجع أصولهم من الدول الإفريقية فعلى سبيل المثال لا الحصر بعض المواطنين بمدينة الكفرة هاجر أجدادهم إلى تلك الدول أثناء الاحتلال الايطالي لليبيا وقد أوضحت دراسة على علاقة الهجرة الوافدة بانتشار وارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة أن نسبة(84,34%) من المبحوثين يرون بأن هناك علاقة بين الهجرة الوافدة وانتشار وارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة كما أوضحت الدراسة نفسها أن نسبة 71,89% من المبحوثين يوافقون على أن الهجرة الوافدة أدت إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية لم تكن لها وجود من قبل وهي في حكم الجريمة مثل: عدم سداد الدين وخيانة الأمانة. (عبد الرزاق عوض،26)

كما بدأت في المدة الأخيرة تظهر هجرة النساء والأطفال ضمن الهجرة غير الشرعية، وتثير هجرة الأطفال مشكلة كبيرة في التعامل مع المهاجرين، إذا أن معظم قوانين الهجرة تمنع أعادة الأطفال دون سن معينة، كما أن الدول التي يصلون إليها عليها ضمان حقوق معينة لهؤلاء الأطفال، الحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي.

2-الآثار الاقتصادية

للهجرة غير الشرعية أثاراً اقتصادية على مختلف المستويات، ومن أهمها:

- تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم إلى بلدان المهجر ، وفي كثير من الأحيان يفقد هؤلاء المهاجرين الأموال التي دفعوها كأجرة لتهريبهم لأن التعامل يتم دائما في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصياً.

- أن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها ، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من عدد من الإجراءات تجعله يكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين فهو يتهرب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى.(الحوات 2007، 27)

والمهاجرين غير الشرعيين عند استقرارهم في ليبيا تنافس الأيدي العاملة المحلية لتدني أجورها كما أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلاد الأصليين ، وتحت أي ظروف عمل غير مناسبة وكما يترتب على نقلهم و ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية تكاليف عالية تثقل كاهل الدولة الليبية مالياً .

الحادي عشر: المقترحات لمواجهة الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا

1- المصادقة على اتفاقية المهاجرين الصادرة عام 1951م
2- مراقبة وتفتيش مراكز الحجز الطوعية وغير الطوعية وتوفير الإمكانيات اللازمة بها.
3- توظيف وسائل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية لبيان خطورة الهجرة غير الشرعية وما يتعرض له المهاجرين غير الشرعيين من مشاكل وظروف صعبة تصل إلى حد الموت.
4- دعم حرس الحدود بكل الإمكانيات اللازمة ورفع مرتباتهم وصرف علاوات تميز والعمل على تثقيفهم وتوعيتهم بخطورة عملهم وأهمية ما يقومون به لصالح وطنهم مع بناء شبكة مراقبة الكترونية أرضية وتفعيلها وتفعيل مراقبة الحدود من الجو.

5- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في إطار الهجرة غير الشرعية.

6- محاربة الهجر غير الشرعية من خلال مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم لا مفر من سياسة ؟إنمائية أو استراتيجية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية.

الثاني عشر: الاستنتاجات

من خلال الأدبيات النظرية لهذا البحث وبعد محاول التعرف على ما وصلت إليه الدراسات السابقة والنظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتعرف على عوامل الهجرة والآثار المترتبة عليها بالمجتمع الليبي وربطها بالأهداف وتساؤلات البحث الحالي يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1- حدوث تغير في حجم السكان سواء اتجاه الزيادة المستمرة في مناطق أو مجتمعات المهجر (الوصول) أو في أحداث تغير ديموغرافي بمجتمعات العبور أوفي مجتمعات الأصل وما يترتب على ذلك من أثار على نظم الرعاية الصحية ومزاياها وعلى البرامج التعليمية وكذلك على حيوية الاقتصاد في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين سواء كانت مجتمعات عبور أو مجتمعات وصول.

2- ارتفاع معدلات الجريمة إذ تشكل جرائم الأجانب في المجتمع الليبي قرابة (52,45%) من أجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في مدينة الكفرة على سبيل المثال.

3- تزايد إعداد المهاجرين إلى ليبيا بشكل لم يسبقا له مثيل وخاصا خلال الأعوام 2016/2017/2016 حيث وصل إجمالي عدد المهاجرين غير الشرعيين خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2018 إلى (670,920) ستمائة وسبعون إلف وتسعمائة وعشرون مهاجر غير شرعي من حوالي (40) أربعون جنسية) حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المؤرخ في 18 ديسمبر 2018.

4- أن اغلب المهاجرين غير الشرعيين محدودي الدخل في بلدانهم ومن مستويات معيشية منخفضة ويطمحون للتمتع بمزايا العمل الجديد في الصناعة والخدمات في المدن والمراكز الحضارية الصغيرة والكبيرة.

5- إن أغلب المهاجرين غير الشرعيين من الجنسية النيجيرية حيث بلغت نسبتهم (20%) من إجمالي المهاجرين الوافدين إلى ليبيا خلال عام 2018 وبلغ عددهم (135,781) مهاجر.

6- تبين من إحصائيات تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال عام 2018 أن أكبر نسبة تمركز المهاجرين غير الشرعيين كانت في طرابلس حيث بلغ عددهم (143,432) مائة وثلاث وأربعون إلف وأربعمائة واثنان وثلاثون مهاجر أي بنسبة (21%) من إجمالي المهاجرين خلال السنوات الأخيرة تاليها مصراته حيث يتواجد بها عدد(76,905) ستة وسبعون إلف وتسعمائة وخمسة مهاجر غير شرعي أي بنسبة (11%) من أجمالي عدد المهاجرين

غير الشرعيين في ليبيا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

7- تبين من خلال البحث أن نسبة (66%) من المهاجرين غير الشرعيين وافدون من جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا ونسبة (28%) من المهاجرين غير الشرعيين وافدون من شمال أفريقيا ونسبة (6%) من المهاجرين غير الشرعيين وافدين من الشرق الأوسط وأسيا.

المراجع

1- تقرير بعثة الأمم المتحدة للعم في ليبيا الصادر في 2018/12/18.

2- عوض سليم خليفة، علاقة الهجرة غير الشرعية بمظاهر الاختلال الديموغرافي واحة الكفرة أنموذج ،مجلة منارة البحوث الاجتماعية، اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية سابقاً، العدد الثالث، لسنة 2010،ص66.

3- نجاة عبدا لسلام افطيس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان منطقة زواره للفترة (1997-2007)، جامعة الفاتح سابقاً- طرابلس حالياً، قسم الجغرافيا، 2009،ص23.

4- عثمان الحسن نور ،ياسر عوض كريم، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نائف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008، ص17.

5- قانون رقم 19 الليبي لسنة 2010، المادة (1)، بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية.

6- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس -ليبيا، 2007،ص

7- إبراهيم الناني الصادق، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا، الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ،جامعة المنصورة ، مصر ،2012.

8- إبراهيم الناني الصادق، المهاجرين من النيجر إلى مدينة غات وأسباب هجرتهم ونتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفاتح سابقا طرابلس حالياً، 2002/9/18.

9- محمد عبيد الزنتاني، الهجرة والمشكلات الاجتماعية، 2003.

10- نجاح سلمان الهوش، أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وسطا الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، الأكاديمية الليبية، 2012.

11- نكوس جوزيف، الهجرة من غرب أفريقيا إلى ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح سابقاً-طرابلس حالياً، 2002.

12- فتحي محمد اشنيبو، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2015،ص177.

13- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، دار الثقافة والفنون، عمّان، 1987،ص38-39.

14- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الغرب العربي، مرجع سابق، ص153.

15- فتحي محمد اشنيبو، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي، مرجع سابق،ص64-65.

16- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق ص75-76.

17- محمد أحمد محجوب، الهجرة والتغير في المجتمع الكويتي، وكالة المطبوعات بالكويت، مجهول تاريخ الطبع، ص45.

18- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الغرب العربي، مرجع سابق، ص41-42.

19- عبد السلام الفلاح عمر، أثر الهجرة غير القانونية على حق اللجوء، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول ،يونيو 2017،ص58.

20- علي الحوات ،الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الغرب العربي، مرجع سابق، ص47.

21- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق ص52.

22- عوض سليم خليفة، علاقة الهجرة غير الشرعية بمظاهر الاختلال الديموغرافي واحة الكفرة أنموذج، مرجع سابق، ص100.

23- عبد الرزاق عبد الله عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي، ص2007.

24- أحمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق ص74.

25- عبد الرزاق عبد الله عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية مرجع سابق، ص51.

26- عبد الرزاق عبد الله عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية، مرجع سابق، ص112.